بـــيـــان

في هذه الظروف التي تتصاعد فيها النضالات النقابية لعدد من أصناف العمال والموظفين نرى من واجبنا ان نلفت نظر كل المناضلين النقابيين في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل الى خطورة المواقف التي اتخذتها قيادة الاتحاد تجاه هذه النضالات.

اننا كمسؤولين ومناضلين نقابيين ننتمي الى عدد من مختلف نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل وجامعاته وهياكله ونناضل في صلبها منذ سنوات على أساس الدفاع على مصالح الشغالين المادية والمعنوية وعلى أساس الدفاع عن الحريات الديمقراطية والنقابية في داخل الاتحاد وفي البلاد بصفة عامة لا يسعنا الا أن نعبر قبل كل شيء على تضامننا الكامل ومساندتنا المطلقة للاضرابات التي شنها العمال للنقل بالعاصمة ابتداء من 3 ماي واضراب عمال الشركة القومية للسكك الحديدية بالعاصمة ومحافظ وغيرها ابتداء من 6 ماي وكذلك اضراب الاساتذة الجامعيين يومي 3 و 4 ماي واضرابات عمال المركب الصناعي بمنزل بورقيبة (الفولاذ فيرسطون) وأعوان البريد والبرق والهاتف.

ومساندتنا هذه تنطلق من تعلقنا بحق الاضراب من جهة ومن شرعية هذه المطالب والنضالات التي تخوضها العمال من أجل تحسين اوضاعهم التي تدهورت من جراء غلاء المعيشة الذي هو مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية المبنية أساسا على استغلال فاحش للعمال في صالح البورجوازية المحلية والرأسماليين الاجانب الذين فتحت لهم مجلة الاستثمارات ثم قانون أفريل 72 وقانون أوت 74 امكانيات كبيرة لنهب ثروات البلاد واستغلال عمالها.

وانطلاقا من كل هذا واعتبارا أن الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يمثل منظمة عتيدة ناضلت من أجل بعثها وتركيزها الجماهير العمالية وضحى من أجلها آلاف العمال والنقابيين ينبغي أن تكون أداة للدفاع عن مصالح مئات الآلاف من العمال والموظفين والدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية بصفة عامة ضد الاستغلال والاضطهاد والقهر والتعسف.

فاننا نعتبر أن موقف قيادة الاتحاد وأمينه العام تجاه اضرابات عديدة وخاصة منها اضراب الشركة القومية للنقل والشركة القومية للسكك الحديدية وأعوان البريد والبرق والهاتف ذلك الموقف الذي تمثل في التنديد بهذه الاضرابات واعتبارا أن عناصر مشبوهة من الطلبة اندسوا في صفوف هؤلاء العمال قد تحريضهم على الاضراب مع ما في هذا الاعتبار من محاولة التشكيك في درجة الوعي العمالي. نعتبر أن هذا الموقف يمثل خيانة لمصالح العمال والمبادئ النقابية الاصلية وهذه القيادة التي تعرقل نضالات العمال والموظفين وتدوس أبسط مبادئ الديمقراطية النقابية لا تكتفي بكل هذا بل تتجرأ على التعامل مع قوات القمع وتسهل عليها عمليات تكسير الاضرابات وقمع العمال المضربين وهو الوجه الحقيقي للقيادة الحالية للاتحاد يعكس طبيعتها واختياراتها السياسية وهو يبرز بكل وضوح في كل مناسبة تقع فيها النضالات فلا يبقى اذاك من الخطابات الديماغوجية الكاذبة حول استقلال الاتحاد وحرية التعبير والتفكير داخل الاتحاد والدفاع المستميت عن حقوق العمال. لا يبقى من هذه الخطابات سوى الكلمات الجوفاء.

ولهذا فنحن ننادي جميع النقابيين في صفوف الاتحاد العام بجميع تشكيلاته ومستوياته :

1) أن يعبروا عن مساندتهم للنضالات والاضرابات التي يقوم بها العمال والموظفين بمختلف أصنافهم.

2) أن يندد وا بالقمع الذي يتعرض له العمال المضربين كما كان الشأن بالنسبة لعدد كبير من الاضرابات منها اضراب الشركة الصناعية العامة في مقرين في مارس الماضي واضرابات عمال الشركة القومية للنقل والشركة القومية للسكك الحديدية وغيرها.

3) أن يندد وا بمواقف القيادة الحالية تجاه هذه الاضرابات.

4) أن يعملوا على أن يصبح الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية ديمقراطية مستقلة تمثل حقا الشغالين وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية العاجلة والآجلة.

الامـــضـــاء

مجموعة خمسين مسؤول ومناضل نقابيين في الاتحاد العام التونسي للشغل

تـونـس في: 15 ماي 1976.